

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية

١ - تولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة لمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي فكرة طرحتها إيران لأول مرة في عام ١٩٧٤. وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على اعتماد القرار المتعلق بالشرق الأوسط في سياق مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥، لا يزال هدفها لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط حياً على ورق. ونتيجة لذلك، لا يزال احتفاظ النظام الإسرائيلي بالأسلحة النووية يهدد أمن الدول الأطراف في المعاهدة في الشرق الأوسط، علاوة على تهديد السلام والاستقرار في المنطقة بشكل عام. وتعرب إيران عن قلقها العميق للتأخير المستمر في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥.

٢ - وقد أيدت إيران القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥. ودأبت إيران على الدعوة إلى التبكير بتنفيذ ذلك القرار منذ عام ١٩٩٥. واتخذت إيران في هذا السياق، بهدف المساهمة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، خطوات عملية بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، وبالتوقيع كذلك على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويشهد سجل إيران على التزامها القوي بتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.



٣ - وعلاوة على ذلك، أيدت إيران، في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، اعتماد خطة عمل بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين، دعت إيران إلى أن تنفذ في الوقت المناسب خطة العمل التي تتضمن، في جملة أمور، اتفاقاً على عقد مؤتمر إقليمي في عام ٢٠١٢، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وأتخذت إيران أيضاً خطوات كثيرة تجاه تحقيق هذه الغاية، وفقاً للفقرة ٩ في الفرع رابعاً من "الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بمتابعة الإجراءات" الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وقد أدرجت بعضاً من تلك الخطوات في تقريرها الوطني الموجه إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

٤ - و في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، جددت الدول الأطراف عزمها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة بهدف التنفيذ الفوري لقرار عام ١٩٩٥. غير أن أحد الأطراف الراحية لقرار عام ١٩٩٥ والمشاركة في الدعوة إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢، أصدر بياناً رسمياً بعد ساعات فقط من اعتماد الوثيقة الختامية، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، وحدد فيه بوضوح شروطاً جديدة لتنفيذ اتفاق عام ٢٠١٠، قائلاً:

"على الرغم من اتفاقنا على الوثيقة النهائية، لدينا تحفظات جديدة على جانب واحد من القرار الذي تحتوي عليه بشأن الشرق الأوسط. وتتضمن الوثيقة النهائية اتفاقاً بشأن عقد مؤتمر إقليمي، في عام ٢٠١٢ لمناقشة القضايا ذات الصلة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط. وتؤيد الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة إنشاء هذه المنطقة، على الرغم من أن رأينا هو أن السلام الشامل والدائم في المنطقة، والامتنال الكامل من جانب جميع دول المنطقة إلى الالتزامات المتعلقة بالحد من التسلح وعدم الانتشار، شروط أساسية مسبقة لإنشائها. وبمثل ما أن التزامنا بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية لن يتحقق سريعاً، تدرك الولايات المتحدة أن قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هدف طويل الأجل". (التأكيد مضاف).

٥ - ومن ناحية أخرى، أعلن النظام الإسرائيلي، بعد يوم واحد من ختام مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، في بيانه المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠، عن رفضه القاطع لما جاء في الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠، باعتبارها "ملينة بالعيوب"، مشيراً إلى أن "إسرائيل لن تستطيع المشاركة في تنفيذها". وعلاوة على ذلك، احتاجت الأطراف المشاركة في الدعوة

إلى انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ إلى ١٦ شهرا كي تعلن، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عن تعيين ميسر للمؤتمر وتحديد الحكومة المضيفة له.

٦ - وقد شاركت إيران بشكل بناء في عدة جولات من المشاورات التي عقدت مع الميسر بشأن عملية التحضير لانعقاد ذلك المؤتمر، مثل جميع الدول الأخرى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أعلنت إيران رسميا أنها قررت المشاركة في المؤتمر الذي كان من المقرر عقده في هلسنكي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٧ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أعلن أحد الأطراف المشاركة في الدعوة إلى انعقاد مؤتمر هلسنكي عن إلغاء المؤتمر من طرف واحد، دون أي تشاور مسبق مع الدول الأطراف في منطقة الشرق الأوسط. ونحن نؤمن بأن الدافع وراء ذلك هو التغطية على رفض إسرائيل المشاركة في ذلك المؤتمر.

٨ - وبالإضافة إلى الإعراب عن قلقها العميق وخيبة أملها بسبب فشل الأطراف المشاركة في الدعوة إلى انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ في إنجاز الولاية الموكلة لهم من قبل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، تعرب إيران عن رفضها القوي لجميع المبررات التي أوردتها بعض الأطراف المشاركة في الدعوة إلى انعقاد المؤتمر بشأن إغائه. ويشكل إلغاء عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ انتهاكا للاتفاق الجماعي الذي توصلت إليه الدول الأطراف في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ويتعارض مع نص وروح قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. والدعوة موجهة إلى الأطراف التي دعت إلى انعقاد ذلك المؤتمر، وبخاصة الدول الثلاث الراحية لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، كي تقف في موقع المساءلة عنه أمام مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

٩ - ولا تزال معارضة النظام الإسرائيلي المتعنتة لأي جهد دولي تجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة، تشكل العقبة الرئيسية أمام انعقاد مؤتمر هلسنكي. ولا يخفى على أحد أن السبب وراء رفض النظام الإسرائيلي في ذلك الوقت المشاركة في المؤتمر الذي يتمثل هدفه الوحيد في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، هو أن إنشاء المنطقة يتطلب أولا وقبل كل شيء انضمام إسرائيل الفوري وغير المشروط إلى معاهدة عدم الانتشار بصفة طرف غير حائزة للأسلحة النووية، وتخليها بذلك عن حيازة الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطتها ومنشآتها النووية السرية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نؤمن بأن طبيعة النظام الإسرائيلي القائم على التوسع والاحتلال والعدوان متناقضة في

جوهرها مع منظور المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

١٠ - وبإلقاء نظرة وجيزة على ممارسات إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وسجلها في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، يتضح بصورة جلية مدى خطورة التهديد الأمني الذي يشكله هذا النظام على السلام والأمن في الدول الأطراف في المعاهدة في الشرق الأوسط، ويثبت مرة أخرى الضرورة الملحة للتسريع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، من أجل صون السلام والأمن في المنطقة وخارجها. وتشمل تلك الممارسات على سبيل المثال لا الحصر: شن النظام الإسرائيلي منذ قيامه ١٧ حرباً، أي بمعدل حرب واحدة كل أربع سنوات تقريباً؛ واعتدى على جميع جيرانه بلا استثناء؛ وهاجم عدداً من الدول الأخرى غير المجاورة له في المنطقة وخارجها؛ واعتدى على المنشآت النووية السلمية لدولتين من دول الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة، وقد أدان مجلس الأمن بقوة أحد الاعتداءين المذكورين باعتباره انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي؛ وهدد بمهاجمة منشآت نووية سلمية خاضعة لضمانات الوكالة في بعض الدول الأطراف في المعاهدة بالمنطقة؛ ولا يزال يمارس الاحتلال على أراضي عدة دول مجاورة، إذ يشار إلى إسرائيل في قرارات الأمم المتحدة باسم "الدولة القائمة بالاحتلال"؛ وهي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار أو أي صك دولي آخر يحظر أسلحة الدمار الشامل، متحدية بذلك النداءات المتكررة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة ومؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية لحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي؛ وهي الوحيدة التي تملك القدرة على حيازة مئات الرؤوس النووية وجميع الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

١١ - وعلى نحو ما ذكرت مراراً وتكراراً مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية لحركة عدم الانحياز "لا يمكن تحقيق الاستقرار في أية منطقة تستمر فيها اختلالات هائلة في توازن القدرات العسكرية، من خلال حيازة الأسلحة النووية بوجه خاص، على نحو يسمح لطرف واحد بأن يهدد جيرانه ويشكل تهديداً للمنطقة".

١٢ - وفي ضوء الحقائق المذكورة آنفاً، تكون إسرائيل هي العائق الوحيد أمام تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وخطة العمل لعام ٢٠١٠ المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وليس لدى هذا النظام استعداد للاستجابة لنداءات المجتمع الدولي المتكررة والمشاركة في مؤتمر يتكون جدول أعماله ويتمثل هدفه بشكل

حصري في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ناهيك عن انضمامه الفوري وغير المشروط إلى معاهدة عدم الانتشار، باعتباره طرفاً غير حائز للأسلحة النووية، وهو أحد المتطلبات الرئيسية لاقامة تلك المنطقة.

١٣ - وفي ضوء هذه الحقائق، تصبح الطريقة الوحيدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هي ممارسة المجتمع الدولي ضغطاً مستمراً على إسرائيل، واستمراره في ذلك، من أجل إجبارها على الانضمام الفوري ودون قيد أو شرط إلى معاهدة عدم الانتشار بصفة طرف غير حائز للأسلحة النووية، وعلى إخضاع جميع أنشطتها ومنشآتها النووية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة. وقد أثبت هذا النهج في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ ولعام ٢٠١٠، اللذين أكدوا مجدداً "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هدف الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط".

١٤ - ويتطلب تحقيق الأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار، بالإضافة إلى التنفيذ الكامل وغير التمييزي لجميع الالتزامات بموجب المعاهدة، التنفيذ الفوري والكامل للقرارات التي اتخذتها مؤتمرات استعراض المعاهدة، وبخاصة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل المتعلقة بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٠.

١٥ - ولذلك يتعين الاتفاق في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، على خطوات محددة لتسريع تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وخطة العمل لعام ٢٠١٠. ويوصى في هذا السياق، بأن ينشئ مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ هيئة فرعية تابعة إلى اللجنة الرئيسية الثانية، من أجل النظر في مسألة التنفيذ العاجل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وخطة العمل المتعلقة بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٠. ويشكل قرار عام ١٩٩٥ أو وخطة العمل لعام ٢٠١٠ الأساس الذي يستند إليه مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في وضع خطة عمل وجدول زمني لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ولذلك ترى إيران ضرورة تناول مسألة الانعقاد الفوري لمؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، والاتفاق على ذلك في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ولا يجوز ارتكان عقد مثل هذا المؤتمر لشروط مسبقة. وتقتصر إيران أيضاً أن يدرج مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ العناصر التالية في قراره بشأن الشرق الأوسط:

- يؤكد مجدداً الضرورة الملحة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل المتعلقة بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٠؛

- يعرب مجددا عن العزم القوي لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة بهدف التنفيذ الفوري والكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وخطّة العمل لعام ٢٠١٠؛
- يعرب عن تقديره للمشاركة البناءة وردود الفعل الإيجابية من جميع الدول الأطراف في المعاهدة في المنطقة تجاه المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢، بما في ذلك الإعلان عن قراراتها بشأن المشاركة فيها؛
- يعرب عن القلق العميق وخيبة الأمل لأن المؤتمر المذكور لم ينعقد في الحقيقة فقط بسبب رفض إسرائيل المشاركة فيه؛
- يؤكد مجددا أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحقيق هدف انضمام الجميع إلى المعاهدة في الشرق الأوسط.
- يقرر إنشاء لجنة دائمة تضم أعضاء مكتبه لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة بشأن انضمام إسرائيل الفوري إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة، وتقديم تقرير إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ وإلى اجتماعات لجنته التحضيرية.
- يؤكد مجددا التزام الدول الأطراف في المعاهدة إلى الحظر الفعال لنقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والتسهيلات والموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالمجال النووي، وحظر توفير الدراية أو أي نوع آخر من المساعدة في المجالات النووية والعلمية أو التكنولوجية لإسرائيل، طالما لم تصبح طرفا في المعاهدة ولم تخضع جميع منشآتها النووية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة.